الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت –
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم إقتصادية
تخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم إقتصادية

تحت عنوان :

تقدير السوق الموازي في الجزائر – دراسة قياسية -

من إعداد الطالبتين:
حاج شيخ بشرى
مير مريم

تحت إشراف الأستاذ :
أ.سي محمد كمال

لجنة التقييم 26/06/2022

د. طويل مريم	أستاذة محاضرة	رئيسا
د. سي محمد كمال	أستاذ محاضر	مشرفا
د. بن نافلة نصيرة	أستاذة محاضرة	ممتحنا

لسنة الجامعية 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نتوجه باول شكرنا وحمدنا لله عز وجل الذي انار دربنا وسدد خطانا ووفقنا في انجاز هذا العمل عملا بقوله **" وان شكرتم لا زيدنكم"**

الى من اوصانا بطلب العلم ، سيدنا محمد حبيبنا ورسولنا وشفيعنا الكريم، الصادق الامين صلى الله عليه وسلم

نتوجه بالشكر الجزيل لمن امد لنا يد المساعدة لاتمام هدا العمل المتواضع وله منا اسمى ايات الشكر والامتنان إلى استاذنا ومشرفنا الدكتور" سي محمد كمال"" الذي كلما سالت عن المعرفة زودني بها وساعدنا في متابعة وتصميم هذا العمل اسال الله ان يطيل في عمره وينير دربه ليبقى في طريق العلم والعلماء فاليك منا يا استاذنا فائق التقدير والاحترام.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى اعضاء لجنة المناقشة الموقرين لما سيبدونه من مقترحات قيمة على هذا العمل .

و بالغ الشكر وفائق التقدير إلى كل اساتذة معهد العلوم االقتصادية والتسيير وعلوم التجارية لجامعة بلحاج بوشعيب .

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما عزوجلّ " واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا ".

إلى من تاهت الكلمات والأحرف في وصفها ، ويعجز القلم عن كتابة أي شيء عنها وفي صلاتها كم أكثرت من دعواتها ، والتي كانت سندا في حياتي وغمرتني بعطفها وحنانها

إلى أمي الغالية

إلى أعظم رجل في الكون إلى من تواضع في الأرض ، حمد لله بكرة وأصيلا

إلى الذي رباني فأحسن تربيتي وعلمني وهو بمثابة مثلي الأعلى " أبي العزيز رحمه الله"

زوجي العزيز وسندي في الحياة

إلى ابنتي سيرين

إلى إخوتي

إلى عائلة زوجي

مريم

إهداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع هذا : لكل من ساهم في إنجازه:

إلى الذي سهر على راحتي وعلمني كيف أتعلم ورافقني طوال مشوار دراستي ماديا ومعنويا ،إلى الذي علمني معنى التفاني والصبر على الشدائد

"أبي الغالي " أطال الله في عمره.

إلى روحي وأعلى ما عندي ساكنه قلبي ...نبع الحب والعطاء الدائم إلى التي سهرت على تربيتي وراحتي إلى من أرحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي

" أمي الغالية"

أطال الله في عمرك يا أعز ملاك على القلب والعين وجزاها الله كل خير في الدارين

إلى إخوتي

وصديقتي التي رافقتني في مشواري الدراسي.

** بشرى**

خطة البحث

شكر وتقدير

إهداء

خطة البحث

المقدمة العامة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لسوق الموازي

تمهيد

المبحث الاول : ماهية السوق الموازي

المطلب الأول: تعريف سوق الصرف الموازي :

المطلب الثاني- التطور التاريخي لأنظمة الصرف متعددة الأسعار:

المطلب الثالث-أنواع أسواق الصرف الموازية:

الفرع الأول- حسب معيار شرعية أسواق الصرف الموازية:

الفرع الثاني- حسب معيار نوع العمليات التي يغطيها سوق الصرف الموازي:

الفرع الثالث- حسب معيار مستوى علاوة الصرف الموازي:

المبحث الثاني : الية تشكل أسواق الصرف الموازي

المطلب الاول : اسباب اقتصادية

الفرع الاول :ندرة السلع

الفرع الثاني : العبئ الضريبي

الفرع الثالث : البنية الاقتصادية والأزمات الاقتصادية

الفرع الرابع : دور المشروعات الصغيرة في خلق الاقتصاد غير الرسمي

المطلب الثاني :العوامل الإدارية

الفرع الاول : النظم والإجراءات الإدارية

الفرع الثاني : النظم والقيود الحكومية

الفرع الثالث : الفساد الإداري

المطلب الثالث : العوامل السياسية

المطلب الرابع : العوامل الاجتماعية

الفرع الاول : اثر الفقر على زيادة حجم الاقتصاد الموازي

الفرع الثاني : اثر النمو الديمغرافي على الاقتصاد الموازي

المبحث الثالث:دراسات سابقة

خلاصة الفصل:

الفصل الثاني: دراسة حالة سوق موازي في الجزائر

تمهيد :

المبحث الأول : طرق قياس الاقتصاد الموازي

المطلب الأول: العلاقة بين الإقتصاد الرسمي والغير الرسمي

المطلب الثاني: طرق ونماذج قياس حجم الإقتصاد غير الرسمي

المبحث الثاني :تقدير السوق الموازية الجزائري

قياس الاقتصاد الموازي الجزائري(دراسة حالة)

خلاصة :

الخاتمة العامة

قائمة المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

المقدمة العامة

موضوع الإقتصاد الخفي من أهم المحاور الحديثة التي أثارت إهتماما كبيرا في دراسات الباحثين الإقتصاديين فهذه الظاهرة تعتبر من المواضيع الإقتصادية المعقدة والتي تحمل الكثير من الجدل بإعتبار أن دائرة أنشطتها لا تنفصل عن أنشطة الإقتصاد الرسمي والسوق الموازي هو حقيقة واقعة في كل العالم بحيث لا يوجد سوق وطني يخلو في أي دولة من وجود دائرة النشاطات السوداء , فإن السوق الموازية هي جزء من السوق تشمل كل المتغيرات كتداول العملات الأجنبية والنشاطات التجارية غير المرخص بها والتصريحات الضريبية الكاذبة والتهرب الجبائي.

و الجزائر كغيرها من الدول يعتبر السوق الموازي فيها كأخطبوط يحدد ادرعة كلما بثرت إحداها ولعل إدماجها ضمن القنوات المشروعة يتطلب المزيد من المبادرة والحرص ومجابهتها بآليات ووسائل إقتصادية بحثة وليست إدارية , بعد أن باتت تعمق الأزمات الإقتصادية وتطال المواد الغذائية والعملة الصعبة لتزيد من معاناة المواطن إتساعا وتنهك قدرته الشرائية التي تراجعت بشكل غير مسبوق, وتقف وراء إتساع السوق الموازية عدة عوامل من بينها إنخفاض مستوى الدخل معدلات الضريبة كما تسببت ندرة السلع في زيادة حجم الإقتصاد الموازي من خلال إحتكار إعادة بيع هده السلع بصورة غير قانونية أو محاولة إنتاج هده السلع في الخفاء لتلبية الإحتياجات المعبر عنها.

أولا –إشكالية الدراسة إن إشكاية بحثنا تتمحور حول ظاهرة السوق الموازي والعوامل المؤدية لظهوره والخصائص التي يتميز بها الإقتصاد غير الرسمي

كيف يمكن تحليل ظاهرة السوق الموازي في الجزائر ؟

و يمكننا إشتقاق من هدا السؤال الرئيسي بعض التساؤلات الفرعية نذكرها في النقاط التالية:

ماهي العوامل المساعدة على ظهور الأنشطة غير الرسمية ؟

ماهي طرق ونمادج قياس وتقدير حجم الإقتصاد غير الرسمي ؟

ثانيا–فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات السابقة وضعنا عدة فرضيات التي ستكون منطلق دراستنا

الفرضية الأولى: هناك عوامل إقتصادية وإجتماعية وإدارية تسهل من عملية بروز الإقتصاد غير الرسمي من بينها ندرة السلع والعبئ الضريبي , النمو الديمغرافي الفساد الإداري

الفرضية الثانية: هناك عدة طرق في تقدير حجم الإقتصاد غير الرسمي من بينها طريقة الطلب على النقود

ثالثا–أهمية الدراسة وأهدافها

تم إختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب اهمها:

–التنامي المستمر والمتزايد لهذه الظاهرة في الأونة الأخيرة

–اهمية ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي وتوازيها مع الإقتصاد الرسمي

–دراسة العوامل الي أدت إلى ظهور الأنشطة الموازية

–تدعيم البحوث في هدا المجال

رابعا_هيكل الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة ولتحقيق أهدافها من خلال إتباع طريقة **IMRED** وللإلتزام بها إرتأينا تقسيم هذا البحث إلى فصلين إثنين :تسبقهما مقدمة عامة وتستكمل الدراسة بخاتمة عامة , حيث تم التطرق في الفصل الأول للإطار النظري للسوق الموازي بحيث خصصنا مبحثين للتطرق لعموميات حول السوق الموازي وتطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية السوق الموازي والمبحث الثاني ألية تشكل أسواق الصرف الموازي

وتطرقنا في المبحث الثالث إلى بعض الدراسات السابقة وقمنا بتلخيص أهمها.

أما بالنسبة للفصل الثاني فهو عبارة عن السوق الموازي في الجزائر حيث قمنا في بذاية الفصل بقياس اسوق الموازي في المبحث الأول وتقدير السوق الموازي الجزائري في المبحث الثاني.

و في الأخير أكملنا الدراسة بخاتمة عامة تضمنت النتائج المتوصل إليها مع إثبات صحة أو نفي فرضيات الدراسة .

خامسا_صعوبات الدراسة

من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه المدكرة هي:

-تعدد مفاهيم ومصطلحات وتسميات هذا الموضوع مما يجعل تحديده صعب

-قلة المراجع التي تتحدث عن السوق الموازي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لسوق الموازي

تمهيد

يعبر القطاع الموازي عن مجموعة الأنشطة الإقتصادية التي تمارس خارج القواعد والأطر التي تضعها السلطات العمومية,و هو يشمل مختلف نواحي الحياة الإقتصادية بدائرتيها الحقيقية والمالية ويميل حجمه إلى الإرتفاع كلما إنخفض مستوى التنمية الإقتصادية.يعتبر سوق الصرف الموازي جزءا من الإقتصاد الموازي ويختص في جزء محدد من المعاملات الموازية هي المعاملات الخاصة بالعملات الصعبة مقابل العملة الوطنية

المبحث الأول : ماهية السوق الموازي

المطلب الأول: تعريف سوق الصرف الموازي:

ينبغي قبل التطرق إلى تعريف سوق الصرف الموازي أن نقوم بتوضيح مفهوم نظام الصرف مع سوق والذي يشير إلى «نظام parallel Foreign exchange market systemللصرف الموازي للصرف أين تتم المعاملات الخاصة بالعملات الصعبة مقابل العملة الوطنية بأكثر من سعر واحد للصرف بحيث يكون أحد هذه الأسعار على الأقل ، سواء كان شرعيا أو غير شرعي،محددا بشكل حر في السوق وهو سعر الصرف الموازي. « يطلق أيضا على أنظمة الصرف مع سوق للصرف الموازي اسم أنظمة الصرف متعددة الاسعار multiple exchange rate regimesوهي توضع في مقابلة أنظمة الصرف موحدة السعر unified rate regimes وهي تلك الأنظمة التي يتم تبادل العملة الوطنية فيها على أساس سعر موحد للصرف – بالنسبة لجميع عمليات الصرف وبالنسبة لجميع المتعاملين الاقتصاديين–هو سعر الصرف الرسمي المحدد وفق نظام الصرف المعتمد من طرف السلطات النقدية)دون وجود سوق موازي للصرف ذو أهمية[1] .

سوف نعتمد مصطلح أنظمة الصرف متعددة الأسعار للإشارة إلى أنظمة الصرف التي تحتوي على سوق موازي للصرف سواء كان شرعيا أو غير شرعي. إذن سوق الصرف الموازي هو سوق الصرف الحر الذي يسود في إطار نظام للصرف متعدد الأسعار[2].

يشير مصطلح سعر الصرف الموازي إلى سعر الصرف الحر المطبق على العمليات الرأسمالية في ظل نظام للصرف ثنائي السعر (سعر الصرف الرسمي الموازي) أو إلى سعر الصرف الحر المطبق في ظل نظام للصرف مع سوق موازي غير شرعي للصرف (سعر الصرف الموازي غير الشرعي.)في حين يشير مصطلح سعر الصرف الرسمي إلى السعر التجاري المطبق على العمليات الجارية (أساسا العمليات التجارية) لميزان المدفوعات في ظل نظام للصرف

[1] .رمضاني محمد التشخيص السليم للاقتصاد غير الرسمي طريق إلى الدمج الناجح "، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير رسمي في الجزائر ، الآثار وسبل الترويض ، المركز الجامعي بسعيدة، يومي 20 /21 نوفمبر 2007

[2] سعيد عبد الخالق " ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ، أسباهبا –اثرها "، جماعة تحوتي للدراسات المصرية – جمعية ثقافية 1 11 . علمية ، نشرت بسلسلة تحوتي، بتاريخ 2000/11/27 ،العدد 17.

ثنائي السعر أو إلى سعر الصرف الوحيد المطبق على كل من العمليات الجارية والرأسمالية الرسمية المحدد من طرف السلطات النقدية (عادة سعر صرف ثابت مقيم بأكثر من القيمة التي يحددها سوق حر للصرف.)

تشير علاوة الصرف الموازي parallel exchange premiumالى الفرق كنسبة مئوية بين سعر الصرف الموازي (الشرعي أو غير الشرعي) وسعر الصرف الرسمي.

المطلب الثاني- التطور التاريخي لأنظمة الصرف متعددة الأسعار:

بشكل عام شهدت أنظمة الصرف متعددة الأسعار بنوعيها الشرعية وغير الشرعية تراجعا في أهميتها بالتزامن مع تراجع أهمية أنظمة الصرف ذات السعر الثابت لصالح أنظمة الصرف ذات أسعار الصرف الأكثر مرونة[1] ، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الكثير من الدول النامية والدول المنتقلة نحو اقتصاد السوق ،5فحسب دراسة Reinhartو Rogoff التي شملت 146 بلدا متقدما ونواميا خلال الفترة ، 2441-1946انخفضت أنظمة الصرف متعددة الأسعار من حوالي 53%من مجموع أنظمة الصرف لبلدان عينة الدراسة سنة 1954الى حوالي 46%من مجموع الأنظمة التي شملتها الدراسة خلال الفترة 1973-1974ثم إلى 39%من المجموع خلال الفترة إلى 1974 – 1990 لتصل إلى 20% من المجموع خلال الفترة 1991 – 2001.

المطلب الثالث-أنواع أسواق الصرف الموازية:

يمكن أن يتم تصنيف أسواق الصرف الموازية إلى عدة أنواع حسب عدة معايير أهمها شرعية هذه الأسواق)أسواق شرعية /أسواق غير شرعية(،نوع العمليات التي تغطيها)عمليات جارية/عمليات رأسمالية لميزان المدفوعات(وأخيرا مستوى علاوة الصرف المسجلة على مستوى هذه الأسواق (أسواق موازية ذات علاوة صرف مرتفعة/أسواق موازية ذات علاوة صرف متوسطة وأسواق موازية ذات علاوة صرف منخفضة).

الفرع الأول- حسب معيار شرعية أسواق الصرف الموازية:

وفقا لهذا المعيار يتم تقسيم أسواق لصرف الموازية إلى [2]:

[1] بورعدة حورية " الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" مذكرة ماجستير ، جامعة وهران ، 2014 ،ص 129.

[2]عزوز علي نحو مقاربة تحليلية لظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر ، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 14 ،جوان، 2012، ص14 .

اولا– أسواق صرف موازية شرعية:

في هده الحالة يتم تبن للصرف مع سوق للصرف الموازي بقرار "واعي"من السلطات النقدية حيث نكون نكون أمام نظام صرف ثنائي السعر regime rate exchange Dual،عادة لمواجهة أزمة في ميزان المدفوعات ناتجة عن موجة خروج لرؤوس الأموال الأجنبية بعد دخولها نتيجة فتح حساب العمليات الرأسمالية لميزان المدفوعات.يختلف سعر الصرف المط بق على مختلف المعاملات وفق هذا النظام،فيتم تطبيق سعر ثابت للصرف على العمليات الجارية لميزان المدفوعات)سعر الصرف الرسمي التجاري(ويطبق سعر صرف مرن)سعر الصرف الرسمي الموازي(يتحدد بشكل حر في الجزء من سوق الصرف الموجه لتمويل العمليات الرأسمالية لميزان المدفوعات (سوق الصرف الموازي الشرعي).

تم تبني هذا النوع من أنظمة الصرف الموازي أساسا في دول أمريكا اللاتينية خلال سنوات الثمانينيات من القرن الماضي،وتميزت بمستويات معتدلة لعلاوة الصرف الموازي بشكل عام – رغم ارتفاعها بشكل كبير أثناء اشتداد الأزمات الاقتصادية – وقد تم الإبقاء عليها لفترة بعد مرور الأزمات التي أدت تبنيها كما أن سعر الصرف الموازي في إطارها يتأرجح أعلى وأسفل سعر الصرف الرسمي إلى المطبق على المعاملات الجارية (وهو ما يؤدي إلى علاوة صرف سالبة أحيانا).

ثانيا– أسواق صرف موازية غير شرعية:

هنا يظهر سوق الصرف الموازي خارج إرادة الدولة،إذ يمثل رد فعل على القيود الكمية التي تفرضها السلطات النقدية على تلبية الطلب على العملات الصعبة بالسعر الرسمي[1] ،و يتم تحديد سعر الصرف فيه بشكل حر عبر تلقي العرض والطلب على العملات الصعبة خارج الأطر الرسمية a black market system.

رغم عدم شرعية هذا النوع من الأسواق الا أنه يكون عادة متسامحا معه من طرف الدولة التي ترى فيه منفذا للفئات المقصاة (أو التي لا يلبى طلبها على العملة الصعبة بشكل كامل)من سوق الصرف الرسمي بالرغم من بعض الفترات من التشديد الأمني على نشاطه.

الفرع الثاني– حسب معيار نوع العمليات التي يغطيها سوق الصرف الموازي:

يمكن أن يغطي سوق الصرف الموازي إما العمليات الرأسمالية لميزان المدفوعات (أساسا عمليات الاستثمار الإنتاجي الواردة والصادرة،استثمارات المحفظة المالية، تمويل شراء العقارات) أو العمليات الجارية لميزان المدفوعات (العمليات التجارية،السياحة والسفر...الخ) أو كال النوعين من العمليات.

وجدت دراسة للبنك الدولي متعلقة بأسواق الصرف الموازية أن جميع الدول التي شملتها الدراسة قد وضعت قيودا على العمليات الرأسمالية لميزان المدفوعات (في الدول ذات نظام الصرف الموازي الشرعي ينصب التقييد على العمليات الرأسمالية التي تتم على أساس سعر الصرف الرسمي الموازي).في دول أخرى تمتد القيود على الصرف إلى العمليات الجارية لميزان المدفوعات سواء العمليات التجارية منها (الواردات) أو على النفقات الجارية المختلفة في الخارج (السياحة،التعليم،العالج)،كما س جلت الدراسة غياب حالات ينص بالتقييد فيها على العمليات الجارية فقط

1 عزوز علي، نحو مقاربة التحليلية لظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 14، جوان، 2012، ص14.

الفرع الثالث– حسب معيار مستوى علاوة الصرف الموازي:

حسب Kiguel،Ghei وO'connell يتم تصنيف أسواق الصرف الموازية حسب مستوى علاوة الصرف الموازي (الفرق بين سعر الصرف الموازي والسعر الرسمي للصرف المحدد من طرف السلطات النقدية عبر نظام الصرف المعتمد) إلى ثالثة مستويات من جهة أخرى يتم ربط نشاط سوق الصرف الموازي بعمليات التخفيض عند التصريح بقيمة الصادرات (exports of underinvoicing)والتي يتم قياسها عبر الفرق بين صادرات بلد ما وواردات البلدان الأخرى من هذا البلد مع أخذ تكلفة النقل والتأمين بعين الاعتبار. تعتبر قيمة العملات الصعبة الزائدة عن القيمة المصرح بها للصادرات تسربا من السوق الرسمي للصرف ومصدرا من مصادر العرض للعملات الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازي (تحت قيد مردود أكبر لبيع هذه العملات الصعبة محليا على مستوى سوق الصرف الموازي مقارنة باستثمارها على مستوى الأسواق الخارجية التي تهرب إليها هذه الأموال). 1.

من جهة أخرى يتم ربط نشاط سوق الصرف الموازي بعمليات التخفيض عند التصريح بقيمة الصادرات (exports of underinvoicing)والتي يتم قياسها عبر الفرق بين صادرات بلد ما وواردات البلدان الأخرى من هذا البلد مع أخذ تكلفة النقل والتأمين بعين الاعتبار. تعتبر قيمة العملات الصعبة الزائدة عن القيمة المصرح بها للصادرات تسربا من السوق الرسمي للصرف ومصدرا من مصادر العرض للعملات الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازي (تحت قيد مردود أكبر لبيع هذه العملات الصعبة محليا على مستوى سوق الصرف الموازي مقارنة باستثمارها على مستوى الأسواق الخارجية التي تهرب إليها هذه الأموال). يميز Kiguel،Ghei وConnel'O بين ثالث مستويات للتصريح المخفض بقيمة الصادرات والتي تعطى لها عالمات من 1الى 3.

يتم دمج المعلومات الخاصة بعلاوة الصرف الموازي وتلك الخاصة بالغش في التصريح بقيمة الصادرات من أجل الحصول على معلومة شاملة عن سوق الصرف الموازي وتمويله عبر الغش في التصريحات الجمركية الخاصة بالصادرات وهكذا نحصل على عالمة إجمالية تتراوح بين 2 و6 بالربط بين هذين التغيرين وذلك بالجمع بين عالمات كل متغير.

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي " التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود "، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص 15

المبحث الثاني : آلية تشكل أسواق الصرف الموازي

تختلف الأسباب والعوامل التي ساهمت في ظهور وتكوين ظاهرة الاقتصاد الموازي في دول العالم، يمكن حصرها فيما يلي :

المطلب الأول : أسباب اقتصادية

ناتجة عن التدخل المفرط للدولة في الحياة الاقتصادية مما ينتج عنه مشاكل اقتصادية ودوافع تؤدي إلى التحول نحو القطاع الغير الرسمي، نذكر منها ما يلي:

الفرع الأول :ندرة السلع

نقص عرض السلع الاستهلاكية والكمالية ما يؤدي إلى التحول نحو الاقتصاد الخفي من اجل توفير وإنتاج هذه السلع للوفاء باحتياجات الطلب عليها

الفرع الثاني : العبء الضريبي

إن ارتفاع معدلات الضريبة يدفع إلى محاولة تجنبها أو التهرب منها، وبالتالي التوجه إلى الاقتصاد غير الرسمي حيث تصبح الأنشطة والمشروعات القائمة فيه غير مسجلة وبالتالي عدم الإعلان عن الدخل الناتج منها وعدم دفع مختلف أشكال الضريبة.

الفرع الثالث : البنية الاقتصادية والأزمات الاقتصادية

من بين العوامل التي تساهم في زيادة رقعة الاقتصاد غير الرسمي نجد التعديل الهيكلي المرتبط بالإصلاحات الاقتصادية ما ينتج عنه من عدة مشاكل كالفقر، البطالة....الخ.

بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على مداخيل العمال بالانخفاض ما يؤدي إلى التوجه إلى العمل في الاقتصاد الخفي لتعويض النقص في الدخل وتحسينه.

الفرع الرابع : دور المشروعات الصغيرة في خلق الاقتصاد غير الرسمي[1]

[1] بودلال على " تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي" جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2007_2006، ص36

تستخدم المشروعات الصغيرة النقود السائلة في إجراء معاملاتها هذا ما يسهل من الأنشطة الخفية والتهرب من دفع الضريبة، بالإضافة إلى عدم الإعلان عن الدخول الناتجة عنها.

المطلب الثاني :العوامل الإدارية

تلعب هذه العوامل دورا هاما في بروز واستفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وتتمثل أساسا في البيروقراطية التي تعرفها الأنظمة الإدارية لغالبية دول العالم،و تتمثل فيما يلي [1]:

الفرع الأول : النظم والإجراءات الإدارية

إن تعقيد الإجراءات الإدارية الضرورية لخلق نشاط اقتصادي معين المتمثلة في :(استخراج الوثائق، استخراج السجل التجاري، رخصة اعتماد، إجراءات الحصول على قروض بنكية، الضمانات...) تعرقل المتعاملين الاقتصاديين من تأسيس شركات أعمال أو انتشار ما يدفعهم إلى التهرب من رقابة الدولة والتحول نحو ممارسة نشاطهم في الخفاء.

الفرع الثاني : النظم والقيود الحكومية

إن زيادة القيود والقوانين والتنظيمات العمومية الموضوعة من اجل ضبط الاقتصاد، تؤدي إلى محاولة التهرب من لوائح التدخل الحكومي مما يؤدي إلى خلق أنشطة لا يمكن مراقبتها ترتبط بظاهرة الاقتصاد الأسود.

الفرع الثالث : الفساد الإداري

عدم تناسب مستوى الدخل مع السلطة الممنوحة للموظف يولد فجوة بين هذه الدخول والمستوى المعيشي المناسب، مما يؤدي إلى اتجاه سلوكي لهؤلاء الموظفين العموميين نحو الحصول على دخول غير مشروعة عن طريق إساءة استخدام النفوذ والسلطة الممنوحة لهم، طالما أعيتهم السبل المشروعة في تحقيق مستوى معيشي ملائم.

[1] بن يوب لطيفة وبوغزارة بومدين وغربي نصر صلاح الدين " اثر المشروعات الصغيرة على الاقتصاد غير الرسمي " ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، المركز الجامعي بسعيدة، يومي 21/20 افريل 2007.

المطلب الثالث : العوامل السياسية[1]

لا استقرار سياسي متزامن مع تحرير اقتصادي غير مراقب من قبل الدولة من شانه أن يترك الحقل فارغا وحر أمام نمو واتساع الأنشطة الغير الرسمية.

المطلب الرابع : العوامل الاجتماعية

تختلف هذه الأسباب من دولة إلى أخرى ولقد ساهمت بشكل كبير في زيادة حجم الاقتصاد الموازي نذكر منها ما يلي [2]:

الفرع الأول : اثر الفقر على زيادة حجم الاقتصاد الموازي

هناك علاقة قوية تربط بين ظاهرة الفقر وظاهرة الاقتصاد الموازي بحيث كلما زادت حدة الفقر، زاد حجم التوجه نحو الاقتصاد الموازي.

الفرع الثاني : اثر النمو الديمغرافي على الاقتصاد الموازي

إن ارتفاع النمو الديمغرافي يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة وبالتالي فائض في اليد العاملة التي لا يمكن أن يستوعبها سوق العمل ما يؤدي بالتوجه نحو العمل في القطاع الموازي.

المبحث الثالث:دراسات سابقة

يعتبر موضوع سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية من أهم المواضيع في الوقت الراهن لكن هناك نقص في الدراسات التي تناولت هذا الموضوع لأنه من المواضيع الجديدة ولكن حظي هذا الموضوع بنصيب من الدراسات في شكل أطروحات دكتوراه، رسائل ماجستير، مذكرات ماستر، مجلات....الخ ولقد وقع الاختيار على مجموعة من الدراسات السابقة التي عالجت موضوعي سعر الصرف الموازي والمقادير ويستقصر عرض هذه الأدبيات على ذكر الهدف والنتائج المتوصل إليها ومن ثم مقارنتها بدراستنا الحالية.

[1] . إسماعيل بوخاوة " إشكالية الاقتصاد غير الرسمي بين النظرية والتطبيق "، ملتقى دولي حول الاقتصاد الموازي في الجزائر ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ايام 16/15/14 نوفمبر 2000

[2] بن يشو فتحي " جدلية المقاربات النظرية والمنهجية للاقتصاد غير الرسمي "، ماجستير في اقتصاد التنمية، تحت اشراف الدكتور بونوة شعيب، تلمسان، 2007-2008 ،ص 23-24.

1. دراسات وطنية :

1.1 دراسة قماش نجيب"، 2020بعنوان إشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر. " وتمثلت مشكلة البحث في ما الذي يبرر استمرار نشاط السوق الموازي وارتفاع مستوى علاوة الصرف الموازي خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دوافع الطلب على العملات الصعبة على مستوى سوق الصرف الموازي في الجزائر إضافة إلى اقتراح آليات اقتصادية لامتصاص سوق الصرف الموازي وبالتالي توحيد سوق الصرف في الجزائر.

وقد اعتمد في دراسته على المنهج الوصفي والإحصاء من أجل دراسة الموضوع وكانت أهم النتائج التي توصل إليها:تعود سوق الصرف في الجزائر إلى الاختلال بين توزيع واستيعاب المداخل على مستوى الاقتصاد الوطني سوق الصرف الموازي هو سوق الصرف الحر الذي يسود في إطار النظام للصرف متعدد الأسعار أين يتم تبادل العملة الوطنية مقابل العملات الصعبة بأكثر من سعر واحد للصرف[1].

2.1 دراسة "سي محمد فايزة2015 "بعنوان سعر الصرف الحقيقي فعالية سعر الصرف الموازي دراسة قياسية لحالة الجزائر **1974–2012** تكمن مشكلة الدراسة في ما هو المستوى الأمثل لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر؟ وهل يمكن لسعر الصرف الموازي أن يمثل القيمة التوازنية للدينار الجزائري. هدفت هذه الدراسة إلى تقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر ومعرفة فترات الاختلال في سعر الصرف الدينار الجزائري ودراسة مدى مساهمة سعر الصرف الموازي كأداة لتقييم هذا الاختلاف ومن أهم النتائج المتوسط إليها: ضرورة وجود مستوى سعر صرف حقيقي توازني بطريقة تسمح بتجنب التقلبات المفرطة وبالتالي فعالية سعر الصرف الحقيقي كأداة لسياسة الاقتصاد الكلي ترتبط بمستواه التوازني.

3.1 دراسة "بورعدة حورية2014 "بعنوان: "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي." –تكمن مشكلة الدراسة في الدوافع المؤدية لظهور ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والآثار الإيجابية والسلبية الناجمة عنها وآفاقها المستقبلية خاصة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية)حالة الجزائر) هدفت هذه الدراسة إلى :محاولة الدراسات الأدبية المختلفة لمفهوم الاقتصاد غير الرسمي و محاولة إيجاد حلول تساعد على التقليل من آثار الاقتصاد

[1]دراسة قماش نجيب"، 2020بعنوان إشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس ، 2019-2020

غير الرسمي ومن أهم النتائج المتوصل إليها: تظل السوق الموازية للصرف مصدرا لتوفير العمل الصعبة كون أن الحكومة الجزائرية عجزت عن إقامة مكاتب صرف رسمية[1].

4.1دراسة بن "ختم يوسف2016 "بعنوان: "العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية – حالة الجزائر.

تمثلت مشكلة البحث في" هل هناك علاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية للمواطن في الجزائر" هدفت هذه الدراسة إلى:

دراسة سعر الصرف الموازي في الجزائر ومعرفة مدى تأثيره على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري. وقد اقتضت طبيعة البحث استعمال المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري واستعمال الأدوات التحليلية الإحصائية في الشقة التطبيقي ومن أهم النتائج التي توصل إليها هي:

هناك علاقة طويلة أجل بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية معبر عنها بمؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر منذ الفترة الممتدة من 1974إلى 2014.

5.1دراسة "قندوز هشام2016 "المعنون بـ: العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في المدى الطويل – حالة الجزائر. – تمثلت مشكلة الدراسة في ما نوع العلاقة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في الجزائر من **1975إلى 2015**[2].

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة سعر الصرف الموازي في الجزائر ومعرفة العلاقة بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي .من أهم النتائج المتوصل إليها توجد علاقة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في الجزائر في المدى الطويل.

6.1 دراسة "راوي دنيا رابح بختية2018 "المعنون بـ أثر التضخم المالي على القدرة الشرائية،هدفت الدراسة إلى: تحديد مدى تأثير التضخم على القدرة الشرائية ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

[1] بورعدة حورية ، الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر –دراسة سوق الصرف ، كلية العلوم الإقتصادية مدرسة الدكترالية في الإقتصاد وإدارة الأعمال.

[2] قندوز هشام، العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في المدى الطويل، حالة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2016.

-هناك علاقة عكسية بين التضخم والقدرة الشرائية للنقود حيث أن الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار ينجم عنه الانخفاض المستمر في قوة النقود وقدرة الأفراد.

2. الدوريات العلمية:

1.2دراسة "نسرين يحياوي2016 [1]"المعنون بـ :بالاقتصاد الموازي في الجزائر الحجم الأسباب والنتائج، هدفت هذه الدراسة إلى: تحديد الأسباب الرئيسية لنمو وتوسع الأنشطة الموازية و تحديد الآثار التي يخلفها الاقتصاد الموازي في الجزائر ومن أهم النتائج المتوصل إليها الاقتصاد الموازي هو رد فعل على طريقة توزيع الدخول التي تفرضها الدولة.

2.2دراسة 'نسرين مسمش' 'رحماني موسى '،[2]2017المعنون بـ ": الاقتصاد الموازي وأثره على الاستقرار الاقتصادي. " تهدف هذه الدراسة إلى التطرق إلى التعريف بالاقتصاد الموازي وخصائصه وطرق قياس حجم الاقتصاد الموازي إضافة إلى إثارة على النشاط الاقتصادي.

3.2دراسة "بورعدة حورية" 'يسعد رفيق دريس2018[3] **'**المعنون بـ : بواقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة الجزائرية وقد هدفت هذه الدراسة إلى: دراسة أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر و دراسة واقع هذه الظاهرة في الاقتصاد الجزائري ودراسة الأساليب المستعملة من طرف الحكومة الجزائرية لاحتواء ظاهرة الاقتصاد الموازي،وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

-حل ظاهرة الاقتصاد الموازنة تكمن في قمعه فقط وإنما في وضع آليات تحفيز الناشطين في مجال على الالتحاق بالنشاط الرسمي.

-لابد من ضرورية مراجعة منظومة الضرائب والجباية في القطاع الاقتصادي والتجاري حيث أن التكاليف الباهظة للضرائب أحيانا هي التي تشجع على نحو التجارة الموازية.

[1]دراسة "نسرين يحياوي" 2016الاقتصاد الموازي في الجزائر الحجم الأسباب والنتائج، جامعة العربي بن مهدي ، أم البواقي ، 2016

[2]مسمش نجاة، رحماني موسى، الاقتصاد الموازي وأثره على الاقتصاد الموازي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، ديسمبر 2017.

[3]بورعدة حورية، رقيق يسعد دريس، واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقع الحكومة الجزائرية منه، كلية العلوم الاقتصادية، 2017.

4.2دراسة "محمود حمام زهير سعيدي2017 "المعنون بـ بسعر الصرف وتعادل القوة الشرائية دراسة حالة الجزائر باستخدام اختبار التكامل المشترك للفترة **1970– 2016**[1] .

هدفت هذه الدراسة إلى كشف الغطاء عن كيفية تحديد سعر الصرف استنادا إلى نظرية تعادل القوى الشرائية ومن ثم اختيار مدى انطباق هذه النظرية على الاقتصاد الجزائري.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها: –لا توجد علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف ونسبة مستويات الأسعار في الجزائر والولايات المتحدة استنادا إلى نظرية تعادل القوة الشرائية و –لا يعني عدم انطباق نظرية تعادل القوة الشرائية في الجزائر بعدم صلاحيتها مطلقا، فقد اثبت هذه النظرية صحتها خاصة بالنسبة للدول المتقدمة أين تختفي العوائق أمام التجارة الخارجية.

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة تبين أنها ركزت بشكل كبير على متغير واحد فقط بالنسبة لموضوعنا حيث أن البعض منها ركزت على دراسة بعض المتغيرات المرتبطة بالاقتصاد الموازي والبعض الآخر على القدرة الشرائية أي أنها ليست مطابقة معنا في جميع المتغيرات فمثلا (**قماش نجيب 2020**) (**وسي محمد فايزة 2012**) (**بورعدة حورية 2014**)تشابهات للدراسة حاليا معهم في متغير واحد هو الاقتصاد الموازي وكذا تتفق معنا في المنهج المتبع أمام دراسة كل من (**راوي دنية رابح بختية 2018**)و(**محمود جمال زهير صعيدي 2017**)فتتفق معنا في المتغير الثاني وهو القدرة الشرائية كما تشابهت مع (**بن ختم يوسف 2016**)من حيث الهدف وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كونها:

–تعتبر دراستنا الحالية من الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية.
–اختلاف دراستنا عن بعض الأدبيات السابقة من حيث المتغير التابع أو المتغير المستقل فهناك من ربط موضوع الاقتصاد الموازي بالفساد وهناك من ربط موضوع القدرة الشرائية بالتضخم.

[1] محمود حمام، زهير السعيدي، سعر الصرف وتعادل القوة الشرائية باستخدام اختبار التكامل المشترك للفترة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016.

-Guglielmo Maria Caporale,Mario Cerrato , **Black Market and official Exchange Rates ,2005**

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين سعر الصرف الرسمي والموازي في خمسة دول باستعمال طرق تحميل السلاسل الزمنية وبيانات المقطعية لاختبار العلاقة بين سعري الصرف في مدى الطويل بإضافة إلى تحميل الصدمات في المدى القصير حيث خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة بينيما في المدى الطويل مع إعادة التوازن بعد الصدمات في المدى القصير ،و إمكانية الخفض من خطر الصرف الرسمي باعتماد عمى سعر الصرف الموازي.

- Abbas Valad Khan, An Empirical Analysis of the Black Market Rate In Iran,2004. Exchange تناولت هذه الدراسة تحميل سعر الصرف الموازي في إيران من سنة 1960إلى 2002 باستعمال أسلوب التكامل المتزامن لسلسلة زمنية سنوية حيث خلصت إلى وجود عالقة في المدى الطويل بين سعر الصرف الموازي من جهة ومؤشر أسعار الاستهلاك ، الناتج الخام الحقيقي لو م أ وأسعار الواردات من جهة أخرى ، إضافة إلى وجود علاقة في مدى القصير بين مؤشر أسعار استهلاك ومعدل نمو الدخل الخام مع تخفيض سعر الصرف الإيراني.

-محمد بن عبد الله " مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية،دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود"،2011 تناولت هذه الدراسة أهم العوامل المسببة لمتضخم في المملكة العربية السعودية خلال المدة الزمنية 1970-2007 باستخدام منهاج ARDLأو ما يسمى باختبار الحدود ، حيث خصت النتيجة في أهمية العوامل المرتبطة بالعالم الخارجي (إنتاج العالم الصناعي ، الأسعار العالمية لمصادرات ودرجة الانفتاح) في شرح معدلات التضخم في الأجلين الطويل والقصير – دراسة بوثلجة عبد الناصر ، سمير مليكي ، بن عمر عبد الحق The black market exchange rate and demand for money in ALGERIA حيث تناولت هذه الدراسة اثر سوق الصرف السوداء عمى الطلب على النقد في الجزائر بسبب القيود الحكومية والرقابة على الصرف الأجنبي وذلك خلال الفترة 1974-2005.

-سي محمد فايزة "اختلال سعر الصرف الحقيقي – فعالية سعر الصرف الموازي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1974-2012 لماجستير جامعة تلمسان [1]تهدف هذه الدراسة إلى قياس اختلال سعر الصرف الحقيقي ومدى

[1]سي محمد فايزة "اختلال سعر الصرف الحقيقي – فعالية سعر الصرف الموازي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1974-2012 لماجستير جامعة تلمسان

فعالية سعر الصرف الموازي من خلال دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1974-2014 وهذا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ذو المتجهVECM حيث أكدت النتائج ضرورة تقريب سعر الصرف الحقيقي من مستواه التوازني ، وكذا القضاء عمى السوق الموازية لمصرف[1].

-دراسة سي محمد كمال 2015 بعنوان إختبار منحى j للتجارة الخارجية في الجزائر , دراسة قياسية من 1980 إلى 2015 ، جامعة بلحاج بوشعيب حيث هدفت الدراسة إلى اختبار عديد من الدراسات في مختلف دول العالم مدى صحة منحنى J للتجارة الخارجية، وبدورنا سنقوم بنفس الاختبار على الميزان التجاري في الجزائر الذي يتميز عن غيره بتصديره للمحروقات بنسبة 97 % ومعدل استيراد متزايد على مدار العقود الأربعة، كما أن معدل الانفتاح التجاري يتجاوز المعدل المتوسط 50 % من 1980 إلى 2015 وهي الفترة المدروسة وهو من المعدلات التي تندرج في ما يعرف بالاقتصاد الصغير المفتوح على العالم والذي يتميز بمدى هشاشته أمام الصدمات الخارجية.

حيث حاول في هذه الدراسة اختبار اثر تخفيض العملة على الميزان التجاري الكلي والميزان التجاري الغير النفطي خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2015 باستخدام نموذج ARDL وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من تحقق منحنى ومن ثم شرط مارشال-لينر للميزان التجاري الكلي إلى أن هذا التأثير لتخفيض الدينار كان تأثيرا وهميا راجع لكون الصادرات مهيمنة من طرف قطاع المحروقات في حين أن الواردات ليست مرنة لكون أنه لا يوجد سلع بديلة للمستوردات الا في حدود ضعيفة وهذا راجع التخلف القطاعات الاقتصادية في ظل ما يعرف بالعلة الهولندية وعليه يستوجب النهوض بالقطاعات الراكدة لتحقيق قيمة مضافة تساهم في تعزيز النمو ومقاومة تدفق السلع الأجنبية.

[1] دراسة سي محمد كمال 2015 بعنوان إختبار منحى j للتجارة الخارجية في الجزائر , دراسة قياسية من 1980 إلى 2015 ، جامعة بلحاج بوشعيب،

خلاصة الفصل:

قد حاولنا في هدا الفصل الإلمام بأهم الأسباب التي أدت إلى ظهور وإتساع الإقتصاد الموازي كما أبرزنا محتل المظاهر والأشكال التي يمكن أن يكون عليها

و بما أنه تعددت تموجات الإقتصاد الموازي وتمددت في صلب الإقتصاديات المعاصرة مخلفا آثارا جامة , فقد إستعصى راسمي الإقتصادية السيطرة على هذا الأخطبوط الماكر .

الفصل الثاني

دراسة حالة سوق الموازي في الجزائر

تمهيد :

يبرز الاقتصاد الموازي في الجزائر كمعضلة أرّقت السلطات، وفشلت حكومات متعاقبة في إيجاد حل لها، بعد أن بلغت مستويات قياسية وأسست للتعامل بـ"أكياس الأموال" المعروفة محليا بـ"الشكارة" بعيدا عن المعاملات البنكية الرسمية.

ويتجلى الاقتصاد الموازي في الجزائر في ثلاثة مظاهر رئيسية، الأول نشاط آلاف التجار وحتى رجال أعمال خارج الأطر الرسمية، ودون تصريح لدى السلطات، ولا هيئة الضرائب ودون اشتراطات في صندوق التقاعد والضمان الاجتماعي.

أما المظهر الثاني، فهو ظاهرة خزن أموال ضخمة خارج البنوك والمؤسسات المصرفية، أو ما يعرف محليا بـ"الشكارة". ومصطلح "الشكارة"، هو أكياس الأموال؛ وظهر المصطلح إبان العشرية السوداء (تسعينيات القرن الماضي)، للدلالة على استعمال مبالغ مالية كبيرة تعبأ في أكياس للدفع نقدا بعيدًا عن المعاملات البنكية.

والمظهر الثالث هو السوق الموازية للعملة الصعبة (النقد الأجنبي)، وينتشر نشاط صرف العملات الأجنبية في السوق الموازية التي تقدم أسعارا مغرية مقارنة بالمعاملات الرسمية في البنوك.

المبحث الأول : طرق قياس الاقتصاد الموازي

المطلب الأول: العلاقة بين الإقتصاد الرسمي والغير الرسمي

هناك العديد من الصلات بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي بحيث لا يستطيع أن يقوم الاقتصاد غير الرسمي كقطاع لوحده وهذا لعدة اعتبارات نذكر منها:

- يعتمد الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في عملية التموين والحصول على اليد العاملة ذات المهارة وهذا بمحفزات مالية نتيجة انعدام تكاليف العمالة .
- يقوم الاقتصاد غير الرسمي بتوزيع منتجاته في السوق الرسمية بجانب المنتجات الرسمية.
- يعتبر الاقتصاد الرسمي مرجعا للاقتصاد غير الرسمي في عملية تسعير منتجاته، حيث تكون منخفضة مقارنة بالاقتصاد الرسمي، كما أنه يعتمد على علامات مقلدة ذات سمعة جيدة في السوق الرسمية .

إذن فالاقتصاد غير الرسمي هو بمثابة الجسم الطفيلي الذي ينخر الاقتصاد الرسمي..

و منه يمكننا أن نبين العلاقة بين هذين الإقتصادين كما يلي :

الجدول رقم (01) التالي بين أوجه الاختلاف من حيث الأهداف بين الاقتصاد الرسمي و غير رسمي

الأهداف الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي	الأهداف الخاصة بالاقتصاد الرسمي
الأهداف **الرئيسية** :	الأهداف **الرئيسية** :
-تحقيق أقصى حد من الربح في السوق .	**-**تحقيق مداخيل في السوق .
-انعدام تشريع العمل	-تطبيق تشريع النقابات .
-سهولة الدخول عدم احترام القواعد .	-دخول ،وجود نقابات
-التمويل الذاتي	-استفادة من القروض الوطنية والأجنبية
-عدم دفع الرسوم والضرائب	-دفع الرسوم والضرائب .
هيكلة السوق :	**هيكلة السوق** :
-لا توجد حواجز عند الدخول إلى السوق	-وجود الحواجز عند الدخول إلى السوق .
-التشغيل الذاتي ،الأجرة على الوحدة المنتجة	-أجور وعقود العمل
-منتجات مقلدة	-منتوجات معيارية ،علامات مسجلة
-أسواق غير محمية	-أسواق محمية (الحصص،الرخص،الرسوم)
التكنولوجيا :	**التكنولوجيا** :
-تقليدية ،مكيفة ،منشاة	-حديثة ومستوردة
-الاستعمال المكثف للعمل	-الاستعمال المكثف لرأس المال .
-وحدات إنتاجية صغيرة ومتنوعة .	-إنتاج واسع لنطاق

رسمي

المطلب الثاني: طرق ونماذج قياس حجم الإقتصاد غير الرسمي

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي بمثابة متغير لذلك فمن الصعوبة التوصل إلى تقدير دقيق لحجم هذا الاقتصاد لأنه أصلا اقتصاد خفي.

إلا أن ذلك لا يمنع من محاولة التوصل إلى تقدير ما لحجم الاقتصاد غير الرسمي، لان ذلك يسمح بتعديل الحسابات الوطنية والمعايير الرئيسية ذات الصلة بالنشاط (اليد العاملة، التشغيل، البطالة، المداخيل ...) وغيرها من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية.

ويصطدم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الواقع بنوعين من المشاكل تتمثل إحداها في صعوبة حصر كافة الأنشطة الخفية نظرا لكثرتها وانتشارها وتغلغلها في كافة القطاعات، وأيضا بسبب نقص البيانات الإحصائية وتعدد مصادرها، بينما يتصل البعض الآخر باختلاف وتعدد أساليب القياس المتبعة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، ولذلك تختلف التقديرات الموضوعة عن حجم الاقتصاديات غير الرسمية بدرجة كبيرة.

ويوجد في الواقع عدة طرق مستعملة في تقدير حجم وقيمة الإقتصاد غير الرسمي ويمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم (03): يوضح أهم طرق قياس الاقتصاد غير الرسمي

الطرق		السمات
المناهج المباشرة	▪ الاستجواب (المسح بالعينة)	تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من بيانات المسح لدى الأسر
	▪ المراقبات الجبائية (تدقيق الحسابات الضريبية)	تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع قياس الدخل غير المعلن عنه الخاضع للضريبة
المناهج غير المباشرة	▪ إحصاءات الحسابات القومية	على أساس التفاوت بين إحصاءات الدخل والإتفاق في الحسابات القومية
	▪ إحصاءات القوى العاملة	على أساس الانخفاض في مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموميا
	▪ المقاربات النقدية: ✓ المعاملات ✓ الطلب على النقود	✓ تقديم حجم الاقتصاد غير الرسمي بطرح إجمالي الناتج المحلي الرسمي من إجمالي الناتج المحلي الاسم الكلي . ✓ زيادة نمو الاقتصاد غير الرسمي يصاحبها زيادة في الطلب على السيولة
	▪ المقاربات المادية (استهلاك الكهرباء)	✓ طرح معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الرسمي من معدل نمو استهلاك الكهرباء الكلي وإرجاع الفرق بينهما إلى نمو الاقتصاد غير الرسمي

المصدر : فريديريك شنايدر ودومينيك آتشي

1. المناهج المباشرة: تعتبر هذه الأساليب غير دقيقة حيث ترتكز على التقديرات التي يمكن أن يتحصل عليها الباحث من خلال دراسته لكل قطاع.

ويشمل هذا النوع من المناهج الطرق التالية[1]:

أ. **طريقة الاستجواب** : يمكن أن يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع بيانات المسح، ومعنى آخر استخدام أبحاث شاملة وعينات تقوم على ردود أو إجابات تطوعية في شكل استجواب تطرح على العائلات والمؤسسات، ليتم تعميم النتائج القطاعية المتوصل إليها والتي تمكن من خلالها تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي .

وتتمثل التحقيقات الميدانية لدى العائلات والمؤسسات فيما يلي :

- **التحقيقات لدى العاقلات (الأسر)**: وتتمثل أساسا في :

- إحصاء السكان: تحقيقات حول اليد العاملة.

- تحقيقات حول الاستهلاك.

و هدف هذه التحقيقات بالدرجة الأولى إلى قياس حجم التشغيل والعمالة.

- **تحقيقات لدى المؤسسات**: تخص بالأساس إنتاج السلع والخدمات كما تقدم عرض حول وضعية اليد العاملة في كل القطاع.

و الميزة الأساسية لهذه الطريقة تكمن في المعلومات التحصيلية التي يمكن الحصول عليها بخصوص هيكل وتركيب الاقتصاد غير الرسمي.

بحيث أن دقة النتائج تتوقف على مدى استعداد ورغبة المتجاوبين مع قوائم الاستبيان للتعاون في إطار الدراسة المرغوب القيام بما .

[1] بورعدة حورية، الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، دراسة سوق الصرف الموازي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، 2014، ص39-41

و يتردد اغلب الذين يشم مقابلتهم في الاعتراف بسلوكهم الذي ينم عن الغش والخداع كما أن إجابافم لا يمكن الوثوق بها تماما مما يجعل من الصـــعب تقدير حجم العمل المعلن عنه ا وأفضـــل ما في هذه الطريقة انه يتم استخدام الاستبيانات للحصول على إجابات ممن يتم مقابلتهم عما إذا كانوا قد شاركوا في النشاط غير الرسمي كبائعين أو مشترين .

ب– المراقبات الجبائية (تدقيق الحسابات الضريبية): يتم تقدير الاقتصاد غير الرسمي على أساس الجهود التي تبذلها الإدارات الضريبية الكشف الدخول التي يتم الإفصاح عنها، وذلك من خلال المراجعة الضريبية والتدقيق المكثف العينة من الممولين الذين قدموا إقراراتم الضريبية للتأكد من مدى صحة هذه الإقرارات[1] .

و يفترض في هذه الحالة أن يقوم الممول بصـــورة تطوعية (وذلك تحت وطأة التهديد القانوني من الوقوع فريسة لقوانين التهرب الضريبي) بالكشف عن كافة مصادر دخله، ويقوم هذا الأسلوب على أساس اختيار عينة عشوائية من دافعي الضرائب في المجتمع، ثم إخضاع أعمال هؤلاء الفحص الدقيق والمراجعة في محاولة لاكتشاف نسبة التهرب الضريبي، ثم تعميم هذه النتائج على المستوى القومي .

و يتميز هذا الأســـلوب في انه يعطي تقريبا دقيقا لكمية الدخل التي يتم إحقاقها من قبل الممولين ولكن هذا لا يمنع من أن هذا الأسلوب يعاني من عدة عيوب منها العيوب المصاحبة لعملية المعاينة بصفة عامة وكذلك فان بعض أشكال الدخل يصعب قياسها أو اكتشافها، ومثال ذلك أنشطة التهريب السلعي وفريب المخدرات وغيرها.

وهكذا فان هذا المدخل لا يســمح بتقدير الحجم الكامل للدخول المخفاة بالنســبة لبعض القطاعات أو المجموعات والتي ترتفع بينها درجة التهرب الضــريبي، ولهذا الســبب فانه من الأمور المشــكوك فيها أن يؤدي هذا الأسلوب إلى معلومات كافية عن مستوى وحجم الاقتصاد غير الرسمي، وأخيرا فان تقديرات الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن تتأثر بســهولة بالتغيرات التي تحدث في أســاليب كشــف التهرب الضــريبي وهيكل الضــريبية وكذلك التشريعات الضريبية.

[1] بورعدة حورية، الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، دراسة سوق الصرف الموازي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، 2014، ص42

2. **المناهج غير المباشرة:** وتسمى أيضا مناهج المؤشرات، هي في الغالب مداخل أو اتجاهات للاقتصاد الكلي كونها تعتمد على فرضيات تتعلق بوظيفة الاقتصاد، وتعتمد هذه المناهج على فكرة أن النشاطات غير الرسمية تترك آثارا وراءها وتجرد اقتفاء آثارها ومعاينتها تقودنا إلى تقدير ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وتستخدم مؤشرات اقتصادية عديدة عن تطور الاقتصاد غير الرسمي أهمها :[1]

أ- **إحصاءات الحسابات الوطنية:** يسمى أيضا بأسلوب الفروق المكشوفة، ويعتمد هذا الأسلوب على قياس الفارق بين الدخل الموارد) والإتفاق (الاستخدامات)، ومعنى أن هذا الأسلوب لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي يقوم على أساس أن معاملات الاقتصاد غير الرسمي لن تظهر في صورة دخل ولكنها ستظهر في صورة إنفاق، أي أن الدخول المخفاة سوف تحول إلى إنفاق عاجلا أم آجلا وإذا ما كان ذلك صحيحا فان هذه الفروق بين الدخول المسجلة والإنفاق تعطينا معلومات حول حجم الاقتصاد غير الرسمي، أكثر من ذلك فان التغيرات السنوية في حجم هذه الفروق بين الدخل والإتفاق تشير إلى الاتجاه العام للاقتصاد غير الرسمي.

ويمكن وفقا لهذا المدخل تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بأسلوبين الأول يقوم على أساس المقارنة بين الدخل والإنفاق على المستوى الجزئي، والثاني يتناول القضية على مستوى التحليل الكلي .

✓ **على المستوى الجزئي** : ويتم ذلك بمقارنة الدخل بالإنفاق للمجموعات المختلفة من الأفراد ثم تعميم النتائج على مستوى الاقتصاد ككل .

بحيث انه يمكن للأفراد الذين يقل دخلهم المعلن عن إنفاقهم بما يخفون جانبا من دخلهم، والذي قد يرجع إلى دخول مولدة أصلا في الاقتصاد غير الرسمي، ويقوم هذا الأسلوب على فرضية رئيسية مفادها أن الأفراد يحصلون على دخول من مصادر مختلفة، وأن هناك جانبا من هذه الدخول لا يتم الإفصاح عنها أو على الأقل إخفاء جانبا منها .

و يمكن إيضاح هذه الفروق غير المغطاة بين الدخل والإنفاق للقطاع العائلي حيث تمت بعض الدراسات على بعض الفئات من القطاع العائلي أو بعض المنتمين إلى مهنة معينة أو فئة دخلية معينة، ويشير كل من Fley & Pommerchase(1982) إلى أن بعض الدراسات أشارت إلى المنتمين إلى القطاع العائلي الخاص في

[1] بورعدة حورية، الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، دراسة سوق الصرف الموازي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، 2014، ص43

المملكة المتحدة وعلى رأسه الأفراد الذين يعملون خساهم لم يعلنوا عن 2,1 مليار دولار من دخولهم وهو ما يمثل حوالي 2%من الدخل القومي.

✓ **على المستوى الكلي** : ويتم ذلك بمقارنة الدخل والإنفاق على المستوى الكلي .

بحيث يتم تحديد حجم الاقتصـــاد غير الرسمي من خلال مقارنة تقديرات الحســـابات القومية للدخل مع تقديرات الدخل التي تم اعتمادا على الإيرادات الضـــريبية، أما الفروق فلا بد أن تمثل تقدير الدخل غير المعلن عنه للســـلطات الضـــريبية، ولقد تمت مثل هذه المقارنات في العديد من الدول على ســـبيل المثال يشـــير Frey&Peeneretne(1982) إلى أن الفروق بين قياسـات الدخل القومي وتقديرات الدخل القائمة على أساس إيرادات الضريبية قدرت بحوالي 7, 4 عام 1978 في الولايات المتحدة.

أما Morris& Dilot" (1982) فيشـــيران إلى أن تقديرات الدخل تقل عن تقديرات الإنفاق في المملكة المتحدة بحوالي 4% عام 1975 .

ومنه تنبغي الإشارة إلى ضرورة أخذ الحذر عند تناول هذا المدخل فمن الممكن أن تكون زيادة الإنفاق عن الدخل راجعة إلى الادخار السلبي أو بسبب ظروف طارئة أو بسبب العوامل المرتبطة بدورة الحياة

Life cycle ، من ناحية أخرى قان 1993) Greenfield) يشـــير إلى أن هناك احتمال قوي أن يلجا الأفراد إلى إعطاء إجابات زائفة أو أنهم قد لا يعلمون أن من يقدمون لهم السلع والخدمات يعملون أصلا في الاقتصاد غير الرسمي[1].

ب- **إحصـاءات القوى العاملة** : يتم تقدير حجم الاقتصـاد غير الرسمي من خلال هذه الطريقة على أسـاس انخفاض مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي، على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموما .

و بالتالي فان الفرق بين معدلات المشاركة الفعلية وتلك المسجلة بشكل رسمي قد تمكن من تقدير حجم العمالة غير المنتظمة وبالتالي تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي.

[1] بورعدة حورية، الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، دراسة سوق الصرف الموازي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، 2014، ص45

ويقوم هذا الأسلوب على أساس استخدام المنتوجات التي تتم على أساس مشاركة قوة العمل، والتي تكشف أن كثيرا من الناس الذين يشاركون في الأنشطة الاقتصادية أكثر مما ينشر بواسطة الإحصاءات الرسمية، ومن خلال مقارنة معدلات المساهمة في بداية الفترة قبل انخفاضها وفترة المقارنة يمكن اشتقاق الحجم النسبي القوة العمل غير المنظمة، ويوضع بعض الفروق حول إنتاجية العامل في كل من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي يمكن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، ولقد تم استخدام هذا لأسلوب بصفة أساسية في ايطاليا.

على سبيل المثال Pottenerehtine & Frey(1982) يشير إلى أن معدلات المساهمة الفعلية القوة العمل في ايطاليا درت عام 1975 ب 5, 39 % أي حوالي 4% أعلى من المعدل الرسمي، والذي يساوي 35,5% ومعنى ذلك أن هناك حوالي 10% من قوة العمل في الاقتصاد غير الرسمي لإيطاليا عام 1975، ومع هذا فبجدر الإشارة إلى أن عملية مقارنة عادلات المساهمية تعد أسلوبا من الأساليب غير المتعمقة، لأنه يتم تحديد الناحية العمل داخل الاقتصاد غير الرسمي وفقا لافتراضات التي قد لا تتناسق مع الواقع الأمر الذي يؤثر في دقة التغيرات.

كما أن هذا الأسلوب لا يدرج ممارسي الأنشطة غير السوقية وأنشطة الجريمة ضمن إحصاءات العمالة الناتجة عن المنتوجات الميدانية.

كما انه يقتصر في تقديره للدخل الناتج عن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي على الدخل الناشئ فقط من عنصر العمل دون عنصر رأس المال .

كل هذه السلبيات تؤدي إلى أن هذا الأسلوب ليس دقيق كفاية لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي.

ج–المقاربات النقدية : يعد هذا الأسلوب النقدي من أكثر الأساليب التي استخدمت في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي كما أنه أكثر عرضة للانتقاد في ذات الوقت .

و يقوم هذا الأسلوب على افتراض أساسي مفاده أن معاملات الاقتصاد غير الرسمي تشم أساسا باستخدام النقود السائلة، وذلك في محاولة من جانب المتعاملين في هذا الاقتصاد لإخفاء معاملاته، والتي يمكن اكتشافها إذا تمت هذه المعاملات بوسائل دفع أخرى مثل الشيكات .

ومن ثم يفترض أن كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي لاين وأن ينعكس في شكل ارتفاع مستوى الطلب على النقود السائلة[1] .

لقد دعا هذا الافتراض المهتمين بالاقتصاد غير الرسمي إلى إجراء العديد من الدراسات على الطلب على النقود في محاولة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، لقد تمثل التساؤل الأساسي الذي تحاول هذه الدراسات الإجابة عليه في الآتي :

ما هي كمية النقود التي يمكن تداولها في الاقتصاد إذا لم يكن هناك اقتصادا تحتها ؟

و من هذا يمكننا أن نميز في المقاربات النقدية بين طريقتين:

- ✓ طريقة المعاملات (أسلوب المبادلات).
- ✓ طريقة الطلب على النقود.

طريقة المعاملات (أسلوب المبادلات):

حيث يتم استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات في الاقتصاد من اجل حساب إجمالي الناتج القومي (الرسمي وغير الرسمي)، ثم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بطرح إجمالي الناتج القومي الرسمي من إجمالي الناتج القومي الاسمي وتضم هذه الطريقة صيغتين : صيغة Gutmain وصيغة Feige صيغة Guitmain 1977: يعد Gufmain هو أول من استخدم أسلوب النسبة الثابتة التقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، إذ استخدم هذا الأسلوب التقدير الدخل غير الرسمي في الو.م.أ، حيث قدرت قيمته عام 1986 ما يعادل 176 مليون دولار، وفي دراسة أخرى، قدر Gutmain حجم الاقتصاد غير الرسمي في أمريكا عام 1979 بما يوازي 250 مليون دولار، أي نسبة 10% من إجمالي الناتج الوطني القومي . [2].

يقوم هذا الأسلوب على أساس افتراض أن معاملات الاقتصاد غير الرسمي يتم جانب منها باستخدام النقود والجانب الأخر باستخدام الحسابات الجارية، وأن النسبة بين هذين المكونين للنقود ثابتة. أما معاملات الاقتصاد غير الرسمي فيتم تمويلها أساسا باستخدام النقود السائلة.

[1] بورعدة حورية، الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، دراسة سوق الصرف الموازي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، 2014، ص46.

[2] احمدي أحمد " محاضرة بعنوان : واقع القطاع غير المنظم وأنشطة منظمة العمل العربية بشان هذا القطاع "، منظمة العمل العربية ، 20-22 سبتمبر 2004، ص. 8 و9

و على ذلك فان التغيرات الحادثة في معدل النشاط الذي يتم في الاقتصاد غير الرسمي إلى الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي، يمكن حسابها من خلال التغيرات التي تطرأ على معدل النقود السائلة إلى المودعات تحت الطلب، ولقد افترض (Gutmain 1977) في دراسته كالأتي :

إن الفترة من 1937 _ 1941 لم يكن يوجد خلالها اقتصاد غير رسمي في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان مبرره في ذلك أن هذه الفترة سبقت ظهور ضريبة الدخل في الو.م.أ، وبالتالي فان الحافز القوي للمعاملات غير المعلنة لا يتواجد (وهو الضرائب)، ومن ثم فقد استخدمها كفترة أساس ولقد قدر معدل النقود إلى الودائع تحت الطلب في فترة الأساس هذه على أنها تساوي 7, 21% . إن معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب ثابت، وبالتالي أي زيادة في هذا المعدل تدل على زيادة في الطلب على النقود السائلة لتمويل المعاملات التي تتم في الاقتصاد غير الرسمي . إن سرعة تداول النقود في كل من الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي واحدة.

و اعتمادا على هذه الفروض استطاع Gutmain تحويل الزيادة في النقود السائلة (الفرق بين معدل النقود السائلة \ الودائع تحت الطلب في فترة الأساس، ومعدل النقود السائلة \ الودائع تحت الطلب في الفترة المقارنة) إلى معاملات من خلال استخدام سرعة التداول للنقود المقدرة في الاقتصاد الرسمي، وذلك وصولا لتقدير حجم المعاملات التي تتم في الاقتصاد غير الرسمي.

بحيث قام Gutmain بتحديد نسبة العملة سنة 1976، تبين أنها تزيد عن النسبة الطبيعية التي كانت سائدة خلال الفترة 1937- 1940 وفي ضوء ذلك أمكن تقدير العملات الزائدة وأرجعت تلك الزيادة إلى وجود اقتصاد غير رسمي ، إن تقدير حجم المبادلات في الاقتصاد غير الرسمي يقوم على أساس افتراض سرعة تداول النقود واحدة في كل من الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي، وهي ليست كذلك دائما فعلى سبيل المثال: يشير Greenfield 1993) إلى أن هناك احتمال أن تكون سرعة تداول النقود في الاقتصاد غير الرسمي اقل من تلك الخاصة بالاقتصاد الرسمي إن اختيار Gutmain لفترة الأساس حيث لا يوجد اقتصاد غير رسمي لم يكن موفقا، إذ أن ذلك يخالف ما يمكن أن يتوقعه الفرد عن فترات الحرب، حيث تنتشر عمليات الرقابة على الأسعار وارتفاع مستويات الضريبة، ومن ثم ظهور الأسواق السوداء. يرى البعض بان الزيادة في النقود السائلة قد ترجع أساسا إلى التغيرات الحادثة في الدخل والاستهلاك ومعدلات الفائدة، وليس إلى نمو الاقتصاد غير الرسمي. إن هناك كميات غير معلومة من الدولارات التي يتم تداولها خارج حدود الو.م.أ ولا يمكن الادعاء بأنها متاحة للاستخدام

المحلي، ومن ثم فان نسبة النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب من الناحية الحقيقية اقل من تلك التي استخدمها Gutmain. إن افتراض أن كافة النقود المصدرة يتم استخدامها في التداول قد يتنافى مع الواقع، إذ أن جانبا من النقود التي يتم إصدارها من جانب البنك المركزي قد تتعرض للضياع أو التلف، أو يتم الاحتفاظ بها في صورة تذكارية...، وقد يؤدي ذلك إلى التأثير بصورة جوهرية على تقديرات حجم الاقتصاد غير الرسمي إذا ما كانت نسبة هذه النقود كبيرة. وانتقد Tanzi أسلوب Gutmain في الفرضية القائمة على أساس أن معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب يتأثر فقط بالتغيرات في حجم الاقتصاد غير الرسمي، في حين أنه قد يتأثر هذا المعدل .

انتقد Cramer (1980) تقدير Feige لسرعة دوران الدخل للنقود السائلة، حيث يفضل Cramer تقديرا آخر يرتكز على عدد السحوبات النقدية من البنوك وعلى متوسط معدل المعاملات على الورقة النقدية بين سحبها وإيداعها . كما يعاب على هذا الأسلوب انه حساس جدا لاختيار فترة الأساس، وذلك كما ذكرنا سابقا في صيغة Gutmain .

*** طريقة الطلب على النقود : Tanzil[1]**

اقترح Tanzi هذه الطريقة انطلاقا من النظرية الكمية الحديثة لفريدمان (M. Friedman)، حيث أن الزيادة في الاقتصاد غير الرسمي تؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على النقود، ومن اجل معرفة الحجم الزائد من طلب النقود الناتج عن زيادة الاقتصاد غير الرسمي، لابد من تقدير حجم الطلب على النقود في فترة معينة.

ولذلك فقد حاول Tanzi تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال تقدير دالة الطلب على النقود السائلة في الو.م.أ خلال فترة من 1929 إلى 1976، وتوصل إلى إن معدل الضريبة ذو اثر معنوي موجب على الكمية التي يحتفظ بها الأفراد من النقود السائلة .

لقد قامت افتراضات Tanzi على أنه إذا كانت معاملات الاقتصاد غير الرسمي تتم باستخدام النقود السائلة فقط، وأن الاقتصاد غير الرسمي ينشأ بسبب الرغبة في التهرب الضريبي، فان تغيير معدل الضريبة في النموذج لابد وأن يعطي تقديرا لكمية النقود السائلة المرتبطة بوجود الاقتصاد غير الرسمي، وبالتالي يمكن استخدام هذا الرقم

[1] بورعدة حورية، اقتصاد غير رسمي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2014، ص51-52.

في تقدير حجم الناتج الوطني الإجمالي في الاقتصاد غير الرسمي بافتراض تساوي سرعة التداول في الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي.

إن Tanzi قام بفحص العلاقة بين الطلب على النقود السائلة ومستوى الضرائب بصورة أكثر عمقا وذلك من خلال استخدام نسبة النقود السائلة بالنسبة إلى عرض النقود.

ثم استخدم Tanzi معدل الأجور والمرتبات إلى الدخل الشخصي كمقرب لمتغير مكونات الدخل، حيث افترض أنه كلما زاد هذا المعدل كلما زاد معدل النقود السائلة إلى إجمالي الطلب على النقود.

- **العوامل القانونية:**

حصر Tanzi هذه العوامل في استخدام البطاقات الائتمانية، متوسط الإنفاق للفرد، درجة التحضر، ودرجة انتشار فروع البنوك التجارية في أنحاء الو.م.أ، وكما كان من الصعب الحصول على سلاسل زمنية فعلية لهذه المتغيرات. قام Tanzi باستخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي كمقرب لهذه العوامل، حيث يفترض أنه مع زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل، فان ذلك يؤدي إلى انخفاض معدل النقود السائلة إلى إجمالي الطلب على النقود.

- **العوامل غير القانونية:**

أشار Tanzi في تحليله لهذه العوامل إلى انه حتى مع افتراض عدم وجود ضرائب فان معدل النقود السائلة يمكن أن يتأثر بالأنشطة الإجرامية، مثال ذلك (القمار، عمليات التهريب السلعي، توزيع المخدرات وغيرها)، والتي تتم غالبا باستخدام النقود السائلة.

حيث تؤدي زيادة هذه الأنشطة إلى زيادة نسبة النقود السائلة .

ولما كانت البيانات عن هذه المتغيرات غير متاحة أيضا فقد لجأ Tanzi إلى قياس اثر التهرب الضريبي على معدل النقود السائلة، حيث حصر Tanzi العوامل المؤثرة على التهرب الضريبي في مدى الشعور بعدالة قوانين الضريبة، ومدى رضا دافعي الضرائب عن الحكومة، ومدى صرامة وحدة العقوبات المطبقة على المتهربين من الضرائب الذين يتم القبض عليهم، والأساليب التي يمكن من خلالها التهرب من الضرائب، وأخيرا العائد النقدي لدافعي الضرائب والناتج عن عدم دفع الضريبة.

المبحث الثاني :تقدير السوق الموازية الجزائري

قياس الاقتصاد الموازي الجزائري(دراسة حالة)

- **طريقة نسبة العملة[1]**

من أوسع طرق قياس الاقتصاد الموازي انتشارا طريقة "نسبة العملة" والتي طورها Gutman في منتصف السبعينيات المعتمدة على أعمال (1958) Cagan(انظر دراسة (Alexandru,2013))والتي تنطلق من المعادلة التالية :

$$C = C_u+C_0 \quad \ldots\ldots(1)$$

$$D= D_u+D_0 \quad \ldots\ldots(2)$$

$$K_0=C_0/D_0 \quad \ldots\ldots(3)$$

$$K_u=C_u/D_u \quad \ldots\ldots(4)$$

$$V_0=Y_0/(C_0+D_0) \quad \ldots\ldots(5)$$

$$Vu= Yu/(CU+D_u) \quad \ldots\ldots(6)$$

$$B=V_0/V_u \quad \ldots\ldots(7)$$

حيث أن:

C: العملة خارج الدائرة المصرفية

D:المخزون الفعلي من الودائع تحت الطلب.

Y : الدخل

K: نسبة العملة إلى الودائع الجارية

V: سرعة الدخل

u: مؤشر يعبر عن القطاعات الموازية

0:مؤشر يعبر عن القطاعات الرسمية

[1] سي محمد كمال " أوقفوا هذا اللص، التضخم بين النظرية والواقع"، دار النشر الجامعي، الجزئر، ص 83

من اجل إيجاد الدخل الموازي في المعادلة رقم 6 نستعين بالمعادلات من 1 إلى 7 لتتحصل في الأخير على المعادلة التالية

$$Yu = \frac{1}{B} * Y0 * \frac{(Ku + 1)(C - K0 * D)}{(K0 + 1)(Ku * D - C)} \ldots, (8)$$

ومع افتراض أن Ku تؤول إلى ما لا نهاية وDuإلى الصفر وK0ثابتعبر الزمن وسرعة دوران الدخل تتماثل مع سرعة الدوران في الاقتصاد الموازي بمعنىB=1تحصل على المعادلة النهائية:

$$Yu = Y0 * \frac{(C - K0 * D)}{(Ku * D - C)} \ldots, \qquad (9)$$

جدول رقم 1 :قياس الاقتصاد الموازي في الجزائر بطريقة نسبة العملة

نسبة الاقتصاد الموازي من الرسمي	الاقتصاد الموازي	الدخل الكلي	العملة خ المصارف	النقد بالمعنى الضيق	السنوات
0,11	2410,09	4257,25	3895,33	9795,00	1969
0,15	3646,39	4863,49	4448,83	10518,00	1970
0,17	4205,56	5077,22	5127,42	11801,00	1971
0,14	4252,72	6761,79	6427,75	15480,00	1972
0,19	6544,12	8715,11	7852,17	17499,00	1973
0,19	10518,18	13209,71	9445,00	21021,00	1974
0,13	7833,35	15557,93	11320,58	27853,00	1975
0,11	8208,71	17728,35	14947,83	37800,00	1976
0,16	13691,55	20971,90	18957,25	44423,00	1977
0,16	16323,87	26364,49	23934,67	56208,00	1978
0,25	32143,01	33243,42	31830,83	64885,00	1979
0,30	48272,92	42345,28	39565,83	75843,00	1980
0,28	54564,21	44348,67	45254,25	88134,00	1981
0,12	25289,82	45207,09	44753,25	111150,00	1982

1983	136895,00	55065,42	48801,37	28355,17	0,12
1984	162742,00	64535,92	53698,28	30200,44	0,11
1985	181265,00	72257,42	57937,87	33800,95	0,12
1986	185295,00	84140,83	63696,30	59130,31	0,20
1987	200666,00	94932,92	66742,27	72975,29	0,23
1988	225282,00	103748,42	59089,07	72278,90	0,21
1989	221763,00	115652,50	55631,49	125578,09	0,30
1990	240807,00	129760,00	62045,10	179072,33	0,32
1991	290312,00	148445,00	45715,37	237818,11	0,28
1992	333208,00	174747,50	48003,30	315488,79	0,30
1993	403661,00	203220,83	49946,46	314961,09	0,27
1994	429254,00	226201,67	42542,57	454380,49	0,30
1995	461722,00	237057,50	41764,05	566743,87	0,28
1996	525803,00	274686,00	46941,50	765735,80	0,30
1997	596846,00	321475,00	48177,86	894647,66	0,32
1998	728879,00	371909,17	48187,75	792736,96	0,28
1999	792972,00	420538,33	48640,61	1002447,19	0,31
2000	947860,00	458892,50	54790,06	996562,98	0,24
2001	1081076,93	523697,50	54744,71	1023452,01	0,24
2002	1240453,06	625940,00	56760,29	1229126,69	0,27
2003	1414070,71	734778,33	67863,83	1543243,74	0,29
2004	1850696,70	847876,67	85325,00	1251006,02	0,20
2005	2032303,09	911665,00	103198,23	1432486,67	0,19
2006	2724957,63	1002462,50	117027,30	601827,86	0,07
2007	3689108,97	1181133,33	134977,09	6045,86	0,00
2008*	**4335406,83**	**1417308,33**	**171000,69**	**116667,76**	**0,01**

المصدر ، سي محمد كمال " اوقفوا هذا اللص، التضخم بين النظرية والواقع"، دار النشر الجامعي، الجزئر، ص 93

من خلال الجدول نلاحظ تزايد ملحوظ في نسبة الإقتصاد الموازي خلال السبعينات والثمانينات والتسعينات ,حيث كانت النسبة في بداية السبعينات تقدر ب 0,15بينما أصبحت في بداية الثمانينات تقدر ب 0,30 وأصبحت في بداية التسعينات تقدر النسبة ب 0,32

في فترة السبعينات:من 1970 إلى 1979

نلاحظ تزايد في النقد من 9795,00 إلى 64885,00 ونلاحظ زيادة في الطلب على العملة الأجنبية كانت تقدر ب 4448,83 وأصبحت تقدر ب 31830,83 ونلاحظ أيضا زيادة في الدخل الكلي حيث كان سنة 1970يقدر ب 4869,49 وأصبح يقدر سنة 1979ب 33243,42 وكدالك نلاحظ زيادة في نسبة الإقتصاد الموازي كانت تقدر ب 0,11 في سنة à197 وأصبحت تقدر ب 0,25في سنة 1979

في فترة الثمانينات:من1980 إلى 1989

نلاحظ تزايد الطلب على العملة الأجنبية بشكل كبير حيت كانت في 1980تقدر ب 39565,83 وأصبحت في 1989تقدر ب 115652,50كما نلاحظ زيادة في النقد حيث كان يقدر ب 75843,00 وأصبح يقدر ب 221763,00كما نلاحظ أيضا زيادة في الدخل الكلي حيث كان يقدر في 1980ب 42345,28 وأصبح في 1989 يقدر ب 55631,42كما لاحظنا أن نسبة الإقتصاد الموازي سنة 1982 و 1983بقيت ثابتة 0,12رغم زيادة كل من النقد والعملة والدخل الكلي

في فترة التسعينات:من 1990 إلى 1999

نلاحظ زيادة في نسب الإقتصاد الموازي في هده الفترة بشكل كبير حيث إرتفعت النسبة إلى 0,32كما لاحظنا زيادة في الطلب على العملة الأجنبية حيث كانت في 1990تقدر ب 126790,00 وأصبحت في 1999تقدر ب 420538,33ونلاحظ أيضا زيادة في النقد حيث كان في 1990يقدر ب 240807,00 وأصبح في سنة 1999يقدر ب 792972,00 في فترة الألفية الثانية من القرن العشرين:من2000 إلى 2008.

نلاحظ تراجع أو تناقص نسبة الإقتصاد الموازي حيث كانت في سنة 2000تقدر ب 0,24وأصبحت في سنة 2008 تقدر ب 0,01على رغم بقاء كل من الدخل الكلي والطلب على العملة الأجنبية والنقد في تزايد مستمر ,حيث كان الطلب

على العملة الأجنبية في 2000يقدر ب 458892,50وأصبح يقدر في سنة 2008ب 1417308أما بالنسبة للدخل الكلي كان سنة 2000يقدر ب 54710,05 وأصبح سنة 2008يقدر ب 171000,69.

و من خلال تحليل الخبير الإقتصادي والأستاذ سي محمد كمال يمكن توضيح من الجدول أن نسبة الاقتصاد الموازي في الجزائر معتبرة، حيث عرفت تطورا ملحوظا وكانت تسجل نسب صغيرة قبل تغيير نظام سعر الصرف في الجزائر وفك الارتباط بالفرنك الفرنسي وربط الدينار بسلة عملات مكونة من 14 عملة أجنبية .كما أن توجه الحكومة لاحتكار كلي لقطاع التجارة الخارجية في تلك الفترة وفترة الثمانينات عزز من زيادة الطلب على العملة الأجنبية لاستفاء السلع الكمالية والتي لمتكن موفرة بسبب الاحتكار الحكومي .أما فترة التسعينات وبالرغم من الانفتاح التدريجي في بداية التسعينات على التجارة الخارجية ثم الانفتاح الكلي في منتصف نفس العقد إلا أن الأزمة النفطية 1986 والتي بلغت أثرها في التسعينات جعل من السوق الموازية تتسع بسبب تخفيض الدينار ومن ثم الطلب على العملة الأجنبية في السوق الموازية من جهة وبسبب زيادة الضرائب والرسوم) الضغط الضريبي (لتمويل النفقات العام للموازنة والذي أدى بدورها للتوجه للنشاط الغير الرسمي تفاديا لتك الضرائب والرسوم .قلص الاقتصاد الموازي نسبته في الألفية الثانية من القرن العشرين بسبب التخمة المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط من جهة والذي أدت إلى استقرار الدينار الجزائري من جهة أخرى، كما أن الانفتاح على الشراكة الاوروجزائرية جعل من السوق الرسمية توفر كل الحاجات الكمالية بدلالة ارتفاع الواردات من 11 مليار دولار سنة2001 إلى قرابة 5 أضعاف مع نهاية العقد المنصرف في حين أن النمو السكاني لم يزد عن.2% .

خلاصة :

تناول هدا الفصل الجانب التطبيقي لتقدير السوق الموازي في الجزائر , حيث تطرقنا فيه إلى طرق ونماذج قياس وتقدير حجم الإقتصاد غير الرسمي وطبقنا طريقة نسبة العملة على الجزائر فهي من أوسع الطرق لقياس الإقتصاد الموازي .

كما توصلنا من خلال دراستنا أن الجزائر عرفت تطورا ملحوظا في نسبة الإقتصاد الموازي.

الخاتـمة العامة

إهتمت هده الدراسة بتقدير السوق الموازي في الجزائر بإستخدام عدة بيانات للسوق الموازي تحصلنا عليها من عدة مواقع, وللإجابة على الإشكال قمنا بتقسيم إلى فصلين أولهما نظري والثاني تطبيقي حيث حاولنا في الجانب النظري تسليط الضوء على كل ما يتعلق بالسوق الموازي من تعريفه والعوامل المساعدة على ظهوره ثم ختمنا فصلنا النظري بمجموعة أهم الدراسات التي تناولت موضوع بحثنا والدي إطلعنا عليها خلال إنجازه وخلصنا في نهاية الفصل أن السوق الموازي في كل دول العالم أن حجمه يتغير من دولة إلى أخرى بحسب ظروفه الإقتصادية والإجتماعية ومراحل النمو الإقتصادي التي تمر بها .

أما الفصل الثاني الذي يخص الجانب التطبيقي فقد قمنا بإسقاط الدراسة على الجزائر بغية قياس وتقدير حجم السوق الموازي الجزائري حيث بدأنا بمدخل نظري تعرضنا فيه إلى السمات والخصائص التي يتميز بها وكدالك طريقة قياسه وفي النهاية طبقنا طريقة نسبة العملة على الجزائر .

و من ذالك فإن ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي إنتشرت بشكل واسع بعد تبني سياسة الإنفتاح الإقتصادي, ثم تفاقمت حدتها مع برامج دعم النمو الإقتصادي, حيث شكل دالك عائقا أماما التنمية الإقتصادية لأنه يحرم خزينة الدولة من إيرادات عامة كبيرة من شأنها مواجهة العجز المتنامي في الميزانية العامة, و إنشاء مناصب التشغيل, لهذا دعت الضرورة إلى تخفيف منابع الأنشطة غير الرسمية والإهتمام بها كمصدر إضافي للدخل الوطني وزيادة الثروة .

نتائج الدراسة :توصلنا من خلال هده الدراسة إلى النتائج التالية

-يتضمن الإقتصاد غير الرسمي الأنشطة غير الرسمية التي لا تخضع للضرائب والرقابة الجبائية

-إن الإقتصاد غير الرسمي هي ظاهرة متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب في كل العالم نظرا لعدم توفير البديل لهؤلاء الناشطين في الإطار غير الرسمي

-إن الإقتصاد الموازي يعود إلى عدة عوامل إقتصادية وإجتماعية و إدارية

قائمة المصادر والمراجع

1. احمدي أحمد " محاضرة بعنوان : واقع القطاع غير المنظم وأنشطة منظمة العمل العربية بشان هذا القطاع "، منظمة العمل العربية ، 20-22 سبتمبر 2004.
2. إسماعيل بوخاوة " إشكالية الاقتصاد غير الرسمي بين النظرية والتطبيق "، ملتقى دولي حول الاقتصاد الموازي في الجزائر ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ايام 16/15/14 نوفمبر 2000.
3. اماجدة تامر " اقتصاد الظل ظاهرة من ظواهر التخلف في البلدان النامية "، موقع الحوار المتمدن، العدد 1195، بتاريخ 12 ماي 2005.
4. بن يشو فتحي " جدلية المقاربات النظرية والمنهجية للاقتصاد غير الرسمي "، ماجستير في اقتصاد التنمية، تحت اشراف الدكتور بونوة شعيب، تلمسان، 2007-2008 .
5. بن يوب لطيفة وبوغرارة بومدين وغربي صر صلاح الدين " اثر المشروعات الصغيرة على الاقتصاد غير الرسمي " ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، المركز الجامعي بسعيدة، يومي 21/20 افريل 2007.
6. بودلال على " تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي" جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2007_2006.
7. بورعدة حورية " الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" مذكرة ماجستير ، جامعة وهران ، 2014 .
8. بورعدة حورية، رقيق يسعد دريس، واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقع الحكومة الجزائرية منه، كلية العلوم الاقتصادية، 2017.
9. د. عاطف وليم اندراوس " الاقتصاد الظلي : المفاهيم ، المكونات، الأسباب "، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005 .
10. رمضاني محمد التشخيص السليم للاقتصاد غير الرسمي طريق إلى الدمج الناجح "، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير رسمي في الجزائر ، الآثار وسبل الترويض ، المركز الجامعي بسعيدة، يومي 20 /21 نوفمبر 2007.
11. سعيد عبد الخالق " ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ، أسبابها - أثارها "، جماعة تحوتي للدراسات المصرية - جمعية ثقافية علمية ، نشرت بسلسلة تحوتي، بتاريخ 27/11/2000.
12. سعيد عبد الخالق " ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ، أسباهبا – أثارها "، جماعة تحوتي للدراسات المصرية – جمعية ثقافية 1 11 . علمية ، نشرت بسلسلة تحوتي، بتاريخ 2000/11/27 ،العدد 17.
13. سي محمد كمال " اوقفوا هذا اللص، التضخم بين النظرية والواقع"، دار النشر الجامعي، الجزئر.
14. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي " التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود "، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006.

15. عزوز علي نحو مقاربة تحليلية لظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر ، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 14 ،جوان، 2012.
16. غالبا ما تظهر أسواق الصرف الموازية في الدول التي تعتمد أنظمة صرف ثابتة، وهو النوع من الانظمة الأقل مرونة سواء من الناحية السعرية(تغيرات سعر الصرف(أو من الناحية الكمية) مدى قابلية العملة الوطنية للتحويل).
17. ماجدة اتامر " اقتصاد الظل ظاهرة من ظواهر التخلف في البلدان النامية "، موقع الحوار المتمدن، العدد 1195 ،بتاريخ 12 ماي 2005 .
18. مسمش نجاة، رحماني موسى، الاقتصاد الموازي وأثره على الاقتصاد الموازي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، ديسمبر 2017.

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير

إهداء

خطة البحث

المقدمة العامة..... أ-ج

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لسوق الموازي

تمهيد..... 6

المبحث الاول : ماهية السوق الموازي 7

المطلب الأول: تعريف سوق الصرف الموازي:..... 7

المطلب الثاني- التطور التاريخي لأنظمة الصرف متعددة الأسعار:..... 8

المطلب الثالث-أنواع أسواق الصرف الموازية: 8

الفرع الأول- حسب معيار شرعية أسواق الصرف الموازية: 8

الفرع الثاني- حسب معيار نوع العمليات التي يغطيها سوق الصرف الموازي:.....10

الفرع الثالث- حسب معيار مستوى علاوة الصرف الموازي:.....11

المبحث الثاني : الية تشكل أسواق الصرف الموازي 12

المطلب الاول : اسباب اقتصادية 12

الفرع الاول :ندرة السلع.....12

الفرع الثاني : العبئ الضريبي.....12

الفرع الثالث : البنية الاقتصادية والأزمات الاقتصادية 12

الفرع الرابع : دور المشروعات الصغيرة في خلق الاقتصاد غير الرسمي.....12

المطلب الثاني :العوامل الإدارية.....13

الفرع الاول : النظم والإجراءات الإدارية.....13

الفرع الثاني : النظم والقيود الحكومية 13

الفرع الثالث : الفساد الإداري 13

المطلب الثالث : العوامل السياسية 14

المطلب الرابع : العوامل الاجتماعية 14

الفرع الاول : اثر الفقر على زيادة حجم الاقتصاد الموازي 14

الفرع الثاني : اثر النمو الديمغرافي على الاقتصاد الموازي.....14

المبحث الثالث:دراسات سابقة.....14

خلاصة الفصل:.....21

الفصل الثاني:دراسة حالة السوق الموازي في الجزائر

تمهيد : 23

المبحث الأول : طرق قياس الاقتصاد الموازي.....24

المطلب الأول: العلاقة بين الإقتصاد الرسمي والغير الرسمي.....24

المطلب الثاني: طرق ونماذج قياس حجم الإقتصاد غير الرسمي.....26

المبحث الثاني :تقدير السوق الموازية الجزائري.....37

قياس الاقتصاد الموازي الجزائري(دراسة حالة) 37

خلاصة :.....42

الخاتمة العامة.....35

قائمة المصادر والمراجع.....38

فهرس الموضوعات.....40